



متخصصة بالبحوث العلمية المحكمة

ترخيص رقم 2022/244

مجلة شهرية محكمة تعنى بقضايا العلوم النظرية والتطبيقية

الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف المطبوعات: ISSN 2959-9423

السنة الأولى
تشرين الأول
2023

العدد 2

المحتويات

أزمة المرسومين (49) و(50) وتداعياتهما الطائفيّة سنة 1943

سلام عبد العزيز مهدي(*)

تلخيص

مرّ لبنان بأزمة سياسية كبرى لأسباب طائفية، سنة 1943، عندما أصدر الرئيس أيوب ثابت المرسومين التشريعيين رقم **(49)** و**(50)** حدّد بهما عدد النواب، وتوزيع المقاعد التمثيلية على المحافظات والطوائف، استعداداً للانتخابات النيابية، ما أثار احتجاجاً إسلامياً لأنهم اعتبروه انتقاصاً من حقوقهم في التمثيل النيابي. وبعد اشتداد الأزمة تحرّك كل فريق للاتصال بقوى دوليّة وإقليمية لكسب الدعم لمواقفه، وقد انتهت الأزمة بتسوية طائفية رعاها ميثاق 1943، الذي حمل عنوان «لا للشرق ولا للغرب».

كلمات مفتاحية:

أيوب ثابت، الجنرال كاترو، الأزمة السياسية، المرسومين **(49)** و**(50)**، مصطفى النحاس باشا، الجنرال سبيرز، الانتخابات النيابية، الميثاق الوطني.

Abstract

Lebanon went through a major political crisis for sectarian reasons in 1943, when President Ayoub Thabet issued Legislative Decrees No. (49) and (50)

(*) طالبة دكتوراه في جامعة بيروت العربية، اختصاص تاريخ حديث ومعاصر.



specifying the number of representatives and the distribution of representative seats among the governorates and sects, in preparation for the parliamentary elections, which sparked an Islamic protest because they considered it a disparagement of Their rights to parliamentary representation. After the crisis intensified, each group moved to contact international and regional powers to gain support for its positions. The crisis ended with a sectarian settlement sponsored by the 1943 Charter, which bore the title «Neither to the East nor to the West».

مقدّمة

أثناء الحرب العالمية الثانية التي اندلعت في آخر صيف 1939، اجتاحت الجيوش الألمانية فرنسا واحتلّتها، وفرضت عليها توقيع الهدنة في 22 حزيران/ يونيو 1940، فتشكّلت حكومة الماريشال فيليب بيتان «Philippe Petain» في باريس، التي عُرفت بحكومة فيشي «Vichy» الموالية للألمان، وأصبحت فرنسا خاضعة للسيطرة الألمانية، وبالتالي خضع الجيش الفرنسي في لبنان إلى سلطة فيشي التي سارعت بدورها إلى تعيين الجنرال هنري دانتز «Hennri Fernand Dentz» مفوّضاً سامياً لها في العام 1940، والذي بدوره عيّن القاضي ألفرد نقاش رئيساً لدولة لبنان سنة 1941، وأبقى الدستور معلّقاً ما أدى إلى شلل الحياة السياسية.

وشهد العام 1943، أزمة سياسية حادّة في علاقة المسلمين مع الدولة اللبنانية التي أخذت تسير نحو المزيد من الطائفية بعيداً عن البعد الوطني والانتماء اللبناني، وبقي الحكم يكرّس طائفيّته ومذهبيته وفقاً لأهدافه الضيّقة دون التطلّع إلى آراء مختلف اللبنانيين، وإزاء هذه السياسة، طالبت «الكتلة الإسلامية»، التي نشأت من مختلف المذاهب الإسلامية (سُنّة وشيعة ودروز) في العام 1942، بحقوق المسلمين السياسية والدستورية ورفع التهميش من خلال إرسالها لمذكرة احتجاج بهذا الصدد إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقاش.

وبعد الضغط بالمطالبة بعودة الحياة الدستورية، أقدم الجنرال جورج كاترو «Georges Catroux» الذي عيّنه الجنرال شارل ديغول «Charles de Gaulle» مندوباً

سامياً في سوريا ولبنان في العام 1941، على إقالة الرئيس نقّاش وعيّن الدكتور أيوب ثابت رئيساً للدولة وللحكومة معاً، في 18 آذار/ مارس 1943، وجعل مهمته محصورة في الانتخابات النيابية وإجرائها في وقت مبكر.

إن دراسة القضايا اللبنانية زمن الاستقلال تكتسب أهمية كبيرة، لأن في تناولها فهماً لحاضر الصراع الطائفي السياسي الباعث على الانقسام الوطني في لبنان، ومن هنا تأتي أهمية البحث من حيث تسليط الضوء على دراسة ظاهرة الانقسام الوطني اللبناني الذي أنتجه إصدار المرسومين **(49)** و**(50)** وما أفرزته من تداعيات طائفية كرّست حالة الانقسام المجتمعي والسياسي في لبنان، وقدّر لها أن تلعب دوراً كبيراً في رسم خريطة التاريخ السياسي.

إشكالية الدراسة

ساهمت الممارسات الفرنسية منذ قيام دول لبنان الكبير عام 1920، في إيجاد اتجاهات سياسية تكرّس البعد الطائفي، وتغلّبه على الانتماء الوطني، بغض النظر عن الأحجام النسبية والعددية لأبناء الطوائف، بعد العيش على متلازمة قوة الانتداب الفرنسي المباشر والقضاء على الوجود العثماني، واستغلال القوة الفرنسية المباشرة، مع تهميش للقوى الإسلامية بمختلف طوائفها.

وانطلاقاً من خوف فرنسا من الوحدة بين لبنان وسوريا، بعد استمرار الإضرابات والمظاهرات في معظم مناطق الساحل، عملت على تعيين أيوب ثابت المعروف بتعصبه الطائفي وللسياسة الفرنسية، رئيساً للجمهورية اللبنانية، تمهيداً لعزل لبنان عن محيطه وفصله عن الامتداد العربي، وقد حاول ثابت إقرار زيادة محسوسة في عدد نواب لبنان من المسيحيين، وتوسيع دائرة الناخبين ليشمل المهاجرين منذ سنوات، في سبيل اتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفاً من ازدياد أنصاره في المجلس النيابي. لذلك تنبثق الإشكالية بسؤال مركزي:

كيف يمكن أن يكون تعيين أيوب ثابت، المعروف بتعصّبه المسيحي وللسياسة الفرنسية رئيساً للجمهورية اللبنانية من قِبل المندوب السامي الفرنسي، هدفاً لتأجيج

النزاع الطائفي في لبنان، وقد عمل على إصدار المرسومين **(49)** و**(50)**، لتنفيذ الرغبة الفرنسية وتهميش الطوائف الأخرى، وهل يمكن لبقية الطوائف الوقوف في وجه التعصّب الطائفي وعدم جرّ لبنان إلى العزلة العربية؟

ويتشعّب عن الإشكالية سؤال حول ما إذا كان التعاون العربي مع لبنان يعطي نتائج إيجابية، لا سيّما في مسألة إيجاد الحل لقضية المرسومين؟

أولاً. الأوضاع السياسية في لبنان عشية الاستقلال

لم يشهد لبنان استقراراً سياسياً طيلة فترة الانتداب الفرنسي، ابتداءً من تكريس الانتماء الطائفي، الذي تم على أساسه توزيع المناصب العليا في البلاد، وصولاً للمطالبة بالوحدة مع سوريا، وما شابها من توترات سياسية وعقد مؤتمرات كان أبرزها مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة عام 1936، لتحقيقي الغاية. ومنذ حزيران 1936، بدأت التحركات الإسلامية تتخذ طابعاً تصاعدياً، عندما أرسل رئيس مؤتمر الساحل، سليم علي سلام، برقية إلى وزارة الخارجية الفرنسية، يؤكد فيها أن سكان المناطق السورية، التي ضمت إلى لبنان رغم معارضتهم، يطالبون بالوحدة السورية الشاملة[1].

كما شهد تحركات عديدة، إلى أن استقرّ الأمر على صيغة الميثاق الوطني 1943، الذي وزّع الرئاسات الثلاث وفق المعيار الطائفي. وقد اعتبره المسلمون بمثابة استقلال عن فرنسا، بينما اعتبره المسيحيون انفصالاً عن سوريا والعرب، وبالرغم من ذلك، كادت السمات الطائفية تطغى على البيان الوزاري الأول الذي جاء في مسودّته «لبنان عربي ذو وجه مسيحي» وبعد نقاش طويل تم تعديل هذه العبارة بعبارة أخرى هي «لبنان بلد مستقل ذو وجه عربي»[2].

(1) برقية مرسلة من سليم علي سلام إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 23/ 10/ 1936. من وثائق الخارجية الفرنسية، انظر: M.A.E.F: Levant_E_Syrie_Liban v507 pp69

(2) لا اسم: **المارونية السياسية: سيرة ذاتية**، لا د.، بيروت، لا ط، 1978، ص31 33.

أ. الواقع السياسي في لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية

كان الوضع اللبناني متأرجحاً ما بين الانقسامات السياسية والطائفية سواء في المجلس النيابي أو خارجه، وما إن اشتعلت الحرب العالمية الثانية في أيلول/ سبتمبر 1939، إذا بالمفوض السامي الفرنسي غابرييل بيو «Gabriel Puaux» يصدر قراراً بتاريخ 21 أيلول/ سبتمبر 1939، يقضي بما يلي:

- توقيف تطبيق مواد دستور الجمهورية اللبنانية.
- منع إجراء انتخابات جديدة.
- تعيين أمين سر للدولة بمؤازرة مستشار فرنسي.
- تحديد سلطة الاستاذ إميل إده رئيس الجمهورية، وتوسيع سلطة أمين السر.

وقد عهد بمنصب منتدب لرئاسة مجلس المديرين، الذي حلّ محل مجلس الوزراء، للسيد عبداللّه بيهم، على أن يتخذ المراسيم الاشتراعية بمصادقة المفوض السامي[1].

ومع وصول القوات الألمانية إلى باريس سقطت حكومة فرنسا بيد الألمان وتشكّلت حكومة الماريشال بيتان التي عرفت بحكومة «فيشي»، ووقّعت مع الحكومة الألمانية اتفاقية هدنة في 22 حزيران/ يونيو 1940، وعيّنت الجنرال هنري دانتز «Hennri Dentz» مفوّضاً سامياً عنها في سوريا ولبنان[2]، في حين رفض الجنرال ديغول الهدنة الموقّعة مغادراً إلى بريطانيا.

ب. دخول لبنان تحت سيطرة حكومة فرنسا الحرّة

كانت البلاد تمرّ في ظروف صعبة جداً خاصة من الناحية الإقتصادية، وعجزت حكومة إميل إده عن معالجة الأمور، ومع بداية العام 1941، تأزّم الوضع السياسي وحصلت إضطرابات أمنية، الأمر الذي دفع به إلى الإستقالة من رئاسة الجمهورية وعبداللّه بيهم من أمانة سرّ الدولة، فعيّن الجنرال دانتز ألفرد نقاش رئيساً للدولة خلفاً

---

(1) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مطابع دار الكشاف، بيروت، لبنان، د ط، 1950، ص109.

(2) علي فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**، دار الفارابي، بيروت، لبنان، ط 1، 2013، ص99.

لإده يعاونه مجلس مديرين على رأسه أحمد الداعوق[1].

حاولت بريطانيا استغلال هزيمة فرنسا في الحرب لإخراجها من لبنان والحلول مكانها، وكانت على يقين من أنها لن تبلغ أهدافها إلّا بإعلان استقلال البلاد أولاً[2]، ما دفع فرنسا بالسعي إلى تعزيز نفوذها وإبقاء سيطرتها في المنطقة، فأصدرت تصريحاً وعدت فيه لبنان وسوريا بالاستقلال التام، وهو ما عُرف باستقلال كاترو الوهمي. وفي فجر 8 حزيران/ يونيو 1941، ألقت الطائرات الآف النسخ من بيان أصدره الجنرال «كاترو» وهو بإسم «فرنسا الحرّة» جاء فيه: «أعلن باسم الجنرال ديغول وفرنسا الحرّة أنني ألغي الانتداب واعترف بكما شعبين حرّين مستقلين»[3].

وتجدر الإشارة إلى أن انتفاضة رشيد عالي الكيلاني في العراق ضد الاستعمار البريطاني، شكّلت دافعاً للحلفاء ليغزوا سوريا ولبنان، ففي 15 تموز/ يوليو 1943، دخلت الجيوش البريطانية والفرنسية الحرّة إلى بيروت، وانسحبت القوات الفيشية بقيادة الجنرال «دانتز» بعد أن وقّعت في 12 تموز/ يوليو 1943، اتفاق الهدنة في عكا بينهما[4]، واحتلّت القوات الفرنسية الحرّة السرايا الكبيرة، واتخذ الجنرال «كاترو» قراراً عيّن نفسه مندوباً سامياً عاماً بالنيابة عن الجنرال «ديغول»، متمتّعاً بجميع الصلاحيات المعطاة للمفوض السامي سابقاً بما فيها حق التشريع[5]، ليصبح لبنان مجدّداً تحت الحكم الفرنسي بمؤازرة حلفائهم البريطانيين.

ج. نشوء الأزمة السياسية

لم يعِشْ اللبنانيون تقارباً وانفتاحاً بين فئاتهم وطوائفهم، رغم ما عانوه من صراعات منذ العام 1918، وصولاً إلى الحرب العالمية الثانية، ومردّ ذلك إلى الاتجاهات الطائفية المستحكمة بدعم فرنسي، فيما استمرت السلطة اللبنانية تسير في الاتجاه الطائفي في إدارة البلاد.

---

(1) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ط 4، 1987، ص 231ـ232.

(2) علي فتوني: **تاريخ لبنان الطائفي**، مرجع سابق، ص 100.

(3) منير تقي الدين: **ولادة استقلال**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1997، ص 27.

(4) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، منشورات أوراق ثقافية، بيروت، لا ط، ج 1، ص 240.

(5) المصدر نفسه، ص 240.

وفي خضمّ هذه السياسة، نشأت «الكتلة الإسلامية» في العام 1942، من مختلف المذاهب الإسلامية (سنة وشيعة ودروز)[1]، وراحت تطالب بحقوق المسلمين، وأرسلت مذكّرة بهذا الصدد إلى رئيس الجمهورية ألفرد نقّاش، وسلّمت نسخاً منها إلى كل من المفوّض السامي الفرنسي وسفراء دول الحلفاء.

د. الدعوة إلى إجراء انتخابات نيابية

أوضحت الأحداث أن الجنرال ديغول لا يعتزم أن يسمح لسوريا ولبنان بالحصول على الاستقلال، لذلك عند وصوله إلى بيروت في أوائل آب/ أغسطس 1943، صرّح بأنّه لم يحن الوقت المناسب لتغيير الوضع الحاضر في لبنان ولإجراء انتخابات نيابية[2]، في حين اعتبرت القوى المدعومة من بريطانيا إجراء انتخابات نيابية ضرورية معتبرة أن البلاد لا تعود إلى حالتها الطبيعية إلا بعودة دستورها إليها وإجراء انتخابات حرّة يعقبها انتخاب رئيس للجمهورية بصورة مشروعة[3].

كان لبريطانيا، الداعية إلى الوحدة العربية تحقيقاً لأطماعها، نفوذ كبير في لبنان، فهي حليفة فرنسا في حربها ضد المحور، وصديقة المسلمين، بعد أن عملت جاهدة لتحطيم الصداقة الإسلامية النازية، ولكي يضمن البريطانيون ولاء المسلمين، ساعدوهم ضد نفوذ فرنسا وضد الطائفة التي تحالفها[4]، لذلك أرسلت بريطانيا الجنرال سبيرز رئيساً لبعثتها في سوريا ولبنان[5]، الذي أخذ يلحّ على وجوب إجراء انتخابات نيابية[6].

---

(1) **الكتلة الإسلامية**: تألفت من محمد جميل بيهم رئيساُ، أما الإعضاء فهم: محمد خالد مصطفى خالدي علي سليم سلام مختار الطيارة أحمد الرواس محمد نجا رفيق البراج رياض التامر محمد علي حمادة محسن سليم رفيق نجا أمين الحلبي عبد الرحمن سحمراني ساكي الصلح حسن البحصلي عبد القادر حمادة إبراهيم الأحدب فوزي الداعوق وفيق القصار. انظر: حسّان حلاق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 197.

(2) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصدر سابق، ص 248.

(3) المصدر نفسه، ص 249.

(4) أنيس صايغ: **لبنان الطائفي**، دار الصراع الفكري، بيروت، لا ط، ص 154.

(5) فوّاز طرابلسي: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط 3، 2011، ص 175.

(6) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص235.

ومما ساعد في التنافس البريطاني الفرنسي في لبنان، مطالبة زعماء المعارضة في لبنان، وكل من مصر والعراق، بضرورة إجراء انتخابات نيابية يتلوها انتخاب رئيس الجمهورية، وقد عُقدت لقاءات في مصر في 2 حزيران/ يونيو 1942، ضمت «النحاس باشا» رئيس وزرائها، و«بشارة الخوري» و«جميل مردم» بك وزير خارجية سوريا[1]، وهذا ما عارضته فرنسا الحرّة ورئيس الجمهورية نقّاش الذي اعتبر ما يجري هو على حساب إبعاده عن السلطة إرضاء للمعارضة وعلى رأسهم البطريرك «انطوان عريضة».

وبعد الضغوطات الداعية لإجراء الانتخابات النيابية، لم تجد حكومة فرنسا الحرّة مهرباً منها، بخاصة بعد الاعتراف باستقلال لبنان، وبعد مماطلة الجنرال كاترو بضعة أشهر، تنفيذاً لتعليمات الجنرال ديغول[2]، رضخ في آخر الأمر فأصدر القرار الرقم **(129)** في 18 آذار/ مارس 1943، أعاد بموجبه العمل بالدستور بعدما كان قد علّق العمل به عام 1939.

وقد بدا أن القرار المذكور تضمن التعديل الثالث للدستور، الذي تركّز على السلطة التشريعيّة، محاولاً تأكيد مركزها عن طريق تنظيم بعض أوضاعها، وتنفيذاً للقرار، فقد كلّف الجنرال كاترو أيوب ثابت برئاسة الجمهورية والحكومة معاً، بهدف التحضير للإنتخابات النيابية[3].

ثانياً: تعيين «أيوب ثابت» رئيساً للدولة والحكومة

استطاعت القوات البريطانية القضاء على التهديد الألماني لمناطق البترول وقناة السويس وطرق المواصلات، بعد معركة في محيط بلدة العلمين[4]، سنة 1942، ما

(1) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 192.

(2) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص235.

(3) أحمد سرحال: **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط 1، 1990، ص 104.

(4) هي معركة عسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، وقعت في بلدة العلمين، غرب مدينة الإسكندرية في مصر، من 23 تشرين الاول/ اوكتوبر حتى 11 تشرين الثاني/ نوفمبر 1942، وشهدت المعركة انتصاراً حاسماً للحلفاء وشكّلت نقطة تحوّل لحملة الصحراء الغربية. انظر: www.m.marefa.org.

أعطاها دفعاً إضافياً بالضغط على حليفتها فرنسا لإعادة الحياة السياسية في لبنان وفتح مسار بسط نفوذها فيه، وكسب ودّ اللبنانيين، معتبرين «ان استقرار الحالة الحربية في الشرق الأوسط بعد معركة العلمين، يزيل العقبات من أمام الحياة الدستورية».

أ. إقالة «ألفرد نقّاش» وتعيين «أيوب ثابت» بديلاً عنه

بعد المفاوضات التي جرت بين فرنسا وبريطانيا حول إعادة الحياة السياسية في لبنان، بدأ الجنرال كاترو الاستعداد لإجراء انتخابات نيابية وعمل على التخلّص من الرئيس «ألفرد نقّاش»[1]، فأجرى مشاورات استبعد عنها الأخير، فاستاء «النقّاش» ووجه مذكرة تحذيرية وتأزّمت الأمور بينهما.

حاول ألفرد نقّاش وسامي الصلح تدعيم موقفهما بالإيعاز لأنصارهما بتسيير مظاهرات تؤيدهما، فخرجت مظاهرة أمام الجامع العمري الكبير في بيروت في 8 آذار/ مارس 1943، بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف[2]، في الوقت الذي أصدر الجنرال كاترو قراراً في 18 آذار/ مارس 1943، يطلب فيه من الرئيس «ألفرد نقّاش» ومن رئيس الوزراء «سامي الصلح» تقديم استقالتيهما، ثم عيّن النائب «أيوب ثابت» رئيساً للجمهورية لفترة انتقالية، تكون مهمته محصورة بالإشراف على انتخابات نيابية جديدة[3]، ويعقبها انتخاب رئيس للجمهورية.

1. تأييد ثابت للانتداب الفرنسي

ولد أيوب ثابت في بحمدون سنة 1878، ويتحدّر من المسيحية البروتستانتية، ومعروف عنه بتعصبّه الطائفي وعدائه للعروبة[4]، وكان من الذين اشتركوا في المؤتمر العربي الأول في باريس عام 1913، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى هرب إلى فرنسا ومنها إلى نيويورك حيث أسس «رابطة سوريا- جبل لبنان للتحرير»، مع العديد من المهاجرين، وانتخب رئيساً لها، وكان هدفها إخراج سوريا من الحكم العثماني

(1) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصدر سابق، ص 250.

(2) المصدر نفسه، ص 250.

(3) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 199.

(4) مسعود ضاهر: **لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ط، 1977، ص 137.

والتمتع بكيان مستقل في جبل لبنان، في إطار حدوده القديمة، تحت الحماية الفرنسية[1]، وعندما انتهت الحرب عاد ثابت مع أول العائدين إلى بيروت، ونشط مع «رابطة الطوائف المسيحية» في المطالبة بالانتداب الفرنسي على لبنان وسوريا[2].

وبعد أن حلّ الانتداب الفرنسي على لبنان، كان أيوب ثابت من بين اللبنانيين الذين أعلنوا رفضهم القاطع للاستقلال عنه، ففي 22 كانون الثاني/ يناير 1922 أدلى في باريس لصحيفة (Bonsoir) بتصريح جاء فيه: «إن سوريا ولبنان يخشى عليهما من التسلط الانجليزي والتسلط الحجازي، إذا هما نالا الاستقلال المطلق، ويؤيد ضرورة الانتداب الفرسي»[3]، مبيّناً في ذلك تبنّيه للسياسة الفرنسية وتأييده لها.

2. تعيين أيوب ثابت رئيساً للجمهورية وللحكومة

عمل الانتداب الفرنسي على تمكين المسيحيين من قيادة الدولة اللبنانية الحديثة، بتسليمهم أرفع المناصب، تبدأ من رئاسة شارل دبّاس للجمهورية 1926ـ1934، ورئاسة أربعة موارنة للحكومات السبع المتعاقبة، إلى حين تقديم الدبّاس استقالته ثم توليه رئاسة المجلس النيابي في العام 1934، وتجدر الإشارة إلى أن الانتداب الفرنسي رفض ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية سنة 1932، لأنه من الطائفة الإسلامية[4]، ثم عمد إلى تعليق الدستور وحلّ المجلس النيابي، في الوقت الذي شهد النفوذ المسيحي تصاعداً سريعاً طيلة تلك الفترة الفرنسية.

ويمكن تفسير إقدام سلطات الانتداب الفرنسي على إقالة النقّاش وتعيين أيوب ثابت رئيساً للدولة، بما يمثّل الأداة الطيّعة لها، على ذلك المبدأ في التمكين، فعهدت إليه إجراء انتخابات نيابية، تندرج في سياق تعطيل التوجيه الاستقلالي الذي ضم

(1) جوزف أبي ضاهر: **أيوب تابت... الرئيس العصبي، الشاعر والإنسان**، مقال في موقع Aleph Lam الالكتروني، تاريخ: النشر 24 كانون الثاني 2010، على الرابط: https://aleph-lam.com.

(2) حسّان حلاق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 109.

(3) يوسف السودا: **في سبيل الاستقلال**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998، ص 402.

(4) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 130.

الزعماء المسلمين الوحدويين والتيار المسيحي الاستقلالي[1]، وبذلك يكون الجنرال كاترو قد لجأ إلى آخر محاولة سياسية طائفية، يتعلق عليها مصير الانتداب والنفوذ الفرنسي بالذات. فقد كانت خطته تهدف إلى فرط عقد المعارضة السياسية للانتداب الفرنسي التي تمثلت ببشارة الخوري ورياض الصلح.

ب. إصدار أيوب ثابت المرسومين (49) و(50)

بعد تعيين أيوب ثابت رئيساً للجمهورية اللبنانية، في 18 آذار/ مارس 1943، انصرف لتنظيم الانتخابات النيابية، وابتدأ بمحاربة الدستوريين (الكتلة الدستورية)، في كل قائمقامية من محافظة جبل لبنان[2]، وعمل على مبدأ جعل لبنان وطناً قومياً مسيحياً تضمن سلامته فرنسا[3].

بدأ ثابت العمل بتنفيذ مبدئه، فأصدر في 17 حزيران/ يونيو 1943، مرسومين تشريعيين يحمل الأول الرقم **(49)**، حدّد فيه زيادة عدد النواب إلى **(54)** نائباً، منهم **(32)** مسيحياً، و**(22)** مسلماً، توزعوا على النحو التالي: **(18)** موارنة، **(6)** روم أرثوذكس، **(3)** روم كاثوليك، **(3)** أرمن أرثوذكس، **(2)** أقليات المسيحية، في مقابل **(10)** سنّة، **(9)** شيعة، **(3)** دروز[4]، وذلك بإيحاء من جان هللو «Jean Helleu» الذي أصبح مندوباً عاماً منذ التاسع من حزيران/ يونيو 1943.

والجدير ذكره، أن البند الرابع من المرسوم الرقم **(49)** نصّ على ضرورة إدراج المهاجرين في السجلات الرسمية: «يتألف عدد الأهالي من الوطنيين المقيدين في سجلات الأحوال الشخصية بتاريخ 31 كانون الأول/ ديسمبر 1942، ويضاف إليهم الأشخاص غير المقيدين في هذه السجلات وأصلهم من لبنان ومحل إقامتهم في

---

(1) سعيد مراد: **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين 1914. 1946**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ط، 1986، ص 295.

(2) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصدر سابق، ص 251.

(3) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 199.

(4) المرجع نفسه، ص 199 200.

الخارج وقد اختاروا الجنسية اللبنانية»[1]. فيما نصّ المرسوم الرقم **(50)** على توزيع زيادة عدد النواب على المناطق الانتخابية[2].

ثالثاً: ردود الفعل المحليّة على قرار المرسومين

اشتعلت معركة سياسية كبرى بعد صدور المرسومين، ما عزّز النزاع بين المسلمين والمسيحيين، واتُهمت حكومة ثابت أنها حاولت عن قصد وتصميم، وبالاتفاق مع أحد الأحزاب السياسية، إقرار زيادة عدد النواب المسيحيين، مستعينة على ذلك بـ **(159)** ألف مهاجر قطعوا صلاتهم بلبنان وتجنسوا بغير جنسية، كل ذلك في سبيل اتقاء خطر الاتحاد العربي وخوفاً من ازدياد أنصاره ودعاته في المجلس النيابي[3].

في المقابل، عندما وجد المسلمون أن التعديل سيعزّز أكثرية مسيحية كبرى في المجلس النيابي، واعتبروه إجحافاً صريحاً بحق الفئة الإسلامية[4]، دعَوا لعقد مؤتمر إسلامي معلنين احتجاجهم، وأنذروا بمقاطعة الانتخابات، فجاءت ردّة فعل مسيحية بعقد مؤتمر طالبوا فيه بإقرار الزيادة المبنية على إحصاء المهاجرين[5].

أ. رد فعل الطوائف الإسلامية

تداعى المسلمون إلى انعقاد مؤتمر عام في بيروت وانعقد على وجه شامل، حضره ممثلون عن مختلف الطوائف الإسلامية، وألقيت خطب قاسية جداً واعتراضات قوية كادت تشلّ أعمال الحكومة وتثير الفتنة[6]، حيث أشارت وثيقة رسمية إلى اضطرابات دموية حصلت في مدينة صيدا استنكاراً للانفصال عن سوريا واستعمال العنف ضد المواطنين المطالبين بالوحدة[7].

---

(1) علي شعيب: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء 1918- 1964**، دار الفارابي، بيروت، ط1، 1990، ص 185.

(2) حسّان حلاّق: **حقائق تاريخية**، مرجع سابق، ص200.

(3) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مصدر سابق، ص 21.

(4) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص 235.

(5) جورج حنّا: **من الاحتلال إلى الاستقلال، لبنان في ربع قرن**، لا د. لا ط، 1944، ص 185.

(6) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصد سابق، ص 251.

(7) برقية مرسلة من السيد صبري العسلي من دمشق، بتاريخ 15/ تموز/ 1936، رقم 127، إلى المفوض السامي في بيروت يستنكر فيها سقوط الدماء في صيدا.

ونظراً لخطورة الموقف الداخلي، نشطت القيادات الإسلامية بمن فيها «الكتلة الإسلامية»، وأرسلت عدّة مذكرات إلى المسؤولين في الدول العربية، شرحت فيها أهداف المرسومين التشريعيين، وصدر عنها مذكرة إلى رئيس الحكومة المصرية مصطفى النحاس باشا باعتبار أن كلمته مسموعة لدى القيادة الإنكليزية المتمركزة في القاهرة.

كما اجتمع رئيس الكتلة الإسلامية محمد جميل بيهم، وأحد أعضائها عبد الرحمن السحمراني، بالسكرتير العام للمفوضية الفرنسية إيف شاتينيو «Yves Chataigneau»، وفي 19 حزيران/ يونيو 1943، عُقد اجتماع في منزل مفتي الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد توفيق خالد، ضم القيادات الإسلامية[1]، وأثناء الاجتماع وصل ممثل فرنسا جان هللو «Jean Helleu»، بزيارة مجاملة كان قد رتّب موعدها سابقاً، فعرض المجتمعون عليه مقرارات تتعلق بإلغاء هذين المرسومين، غير إنه لم يعلق عليها بل اكتفى بالطلب من المجتمعين أن لا يعطوا أهمية كبيرة للمقررات[2].

وقد أشارت إحدى وثائق الخارجية الفرنسية إلى عريضة باللغة العربية قدّمها وجهاء بيروت إلى وزير الخارجية الفرنسية بيير لافال «Pierre Laval» تشكو الغبن الواقع عليها، ومما جاء فيها: «لقد شعر المسلمون غداة الاحتلال بأن حكومة الانتداب نفرت إلى معاملة المسلمين في منطقة لبنان والأراضي الملحقة بها قهراً معاملة لا تنطوي على شيء من مبادىء العدل والمساواة، فأوجبت علينا الغُرم ولخلافنا الغنم...»[3]، وقد وقّع عليها أعيان الطائفة الإسلامية في بيروت والسواحل السورية واللبنانية.

واللافت في الموضوع أن المبعوث البريطاني سبيرز أبدى عدم موافقته حول

(1) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 201.

(2) علي شعيب: **تاريخ لبنان من الجلاء إلى الاستقلال**، مرجع سابق، ص 186.

(3) عريضة باللغة العربية مرسلة من أعيان الطائفة الإسلامية في بيروت والسواحل السورية اللبنانية إلى «لافال» وزير الخارجية الفرنسية في شهر تشرين الثاني 1934. من وثائق الخارجية الفرنسية، انظر:
M.A.E.F:Levant_E_Syrie_Liban V507 PP74.

قضية المرسومين مدافعاً عن موقف المسلمين[1]، في بادرة شكّلت منطلقاً أساسياً.

ب. مؤتمر الطوائف الإسلامية

بعد اجتماع القيادات الإسلامية تشكلت لجنة مؤلفة من المفتي محمد خالد، رياض الصلح، أحمد الداعوق، عبداللّه بيهم، عبداللّه اليافي، مجيد أرسلان، بهيج تقي الدين، محسن سليم، الشيخ سليم الظاهر، حسني أبو ظهر وآخرين[2].

لم يكتفِ المسلمون بهذه المواقف، بل عقدوا مؤتمراً عاماً في 21 حزيران/ يونيو 1943، في مقرّ جمعية اتحاد الشبيبة الإسلامية، للبحث في الموضوع نفسه، وقد حضر المؤتمر وفود من السنّة والشيعة والدروز[3]، وخلال المؤتمر، ألقى المفتي خالد كلمة أكّد فيها على المطالبة بالعدل والمساواة لمصلحة الجميع معتبراً أن «اختلال المساواة يثير المشاحنات بين الطوائف المختلفة التي يتألف منها لبنان»، بينما هدّد عبد الحميد كرامي بالانفصال عن لبنان بقوله: «ما من قوة تحت السماء تستطيع أن تحملنا على البقاء في الكيان اللبناني إلا إذا كان عربياً ومن صميم بلاد العرب»[4]، في حين حرص الشيعة اللبنانيون على بناء علاقة متوازنة مع بقية المكونات الطائفية في لبنان، وكان همّهم على الدوام إيجاد التوازن بين المشاركة والتأثير في الحكم، وعملوا جاهدين على بناء أسس وطنية لبنانية منفتحة على المكونات الداخلية ومتمسكة بقضايا الأمة ونضالاتها، لذلك كانوا من الداعمين للتقارب الإسلامي المسيحي، والنضال في سبيل الاستقلال، وشاركوا إلى جانب السنّة في مقارعة الهيمنة الطائفية، وقد عبّر عن موقفهم الشيخ سليمان الظاهر بأن «لا طوائف هنا وشيع، بل فروع لشجرة واحدة هي الإسلام، وأعلن تضامن الشيعة في لبنان مع إخوانهم في كل ما يقرره هذا المؤتمر»[5]،

---

(1) Edwards Spears:Fulfilment Of A Mission Syria And Lebanon 1941_1944, Britain, 1973, p 213.

(2) حسّان حلاق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 202؛ علي شعيب: **تاريخ لبنان من الجلاء إلى الاستقلال**، مرجع سابق، ص 186.

(3) ياسر الخزاعلة: **تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957 1958**، دار الخليج العربي، بيروت، د ط، 2007، ص 31.

(4) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 202.

(5) علي شعيب: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، مرجع سابق، ص 187.

وقد أكّد الجميع على وحدة الموقف الإسلامي. ثم تلى أمينا سرّ المؤتمر صائب سلام وحسني أبو ظهر، مقرارات المؤتمر بعد التصويت عليها، وهي[1]:

- مطالبة الحكومة اللبنانية بإلغاء المرسومين.
- إجراء إحصاء عام شامل بإشراف لجنة محايدة موثوق بها.
- إجراء الانتخابات على أساس الإحصاء الجديد الذي نطلبه، وإلّا فعلى أساس القانون القديم الذي يجعل أعضاء المجلس 42 نائباً منتخباً (22 للمسيحيين، و20 للمسلمين).
- يمتنع المسلمون عموماً في أنحاء الجمهورية اللبنانية عن الاشتراك في الانتخابات إلى أن تتحقق هذه المطالب.
- تأليف لجنة للعمل سريعاً على كل ما من شأنه تحقيق هذه المطالب وحفظ حقوق الطوائف المحمدية في التمثيل الشعبي العادل.
- إبلاغ نسخة من هذه المقرارات لمقام الحكومة اللبنانية ولفخامة سفير فرنسا الحرة ولحضرات ممثلي بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية والحكومة السعودية ومصر والعراق وسائر ممثلي الدول.

وبنتيجة المؤتمر، تشكلت لجنة تنفيذية لمتابعة القضية، ووجّهت مذكرة لرئيس الدولة، في 22 حزيران/ يونيو 1943، تضمّنت ضرورة تنفيذ المقرارات الصادرة عن المؤتمر الإسلامي وضرورة إيجاد حكومة حيادية بعيدة عن الحزبية، ذلك أن الحكومة القائمة قد فقدت ثقة جميع المواطنين اللبنانيين تقريباً[2].

ج. رفض «أيوب ثابت» إلغاء قرار المرسومين واشتداد الأزمة

ما أن انتهى مؤتمر الطوائف الإسلامية وتوجيه مذكرة إلى أيوب ثابت، حتى رفض الأخير الامتثال للمطالب، وأصرّ على مقترحه باعتماد التوزيع المدرج في المرسومين

---

(1) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 203.

(2) مذكرة اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي إلى المندوب السامي هللو في 6/ 7/ 1943 وهي في ملف الكتلة الإسلامية في جامعة بيروت العربية.

بحجة أن للمغتربين اللبنانيين وأغلبهم من المسيحيين حق الانتخاب[1].

وعلى الرغم من أن حكومة ثابت تراجعت عن موقفها وأصدرت بتاريخ 25 حزيران/ يونيو 1943، مرسوماً يقضي بتأجيل الانتخابات، ويشير إلى اعتزامها القيام بالإحصاء الجديد، فإن اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الإسلامي ظلت غير واثقة بإجراءات الحكومة، وطلبت في مذكرتها للمندوب الفرنسي بتاريخ 6 تموز/ يوليو 1943، إيجاد حكومة حيادية على اعتبار أن الحكومة القائمة فقدت ثقة اللبنانيين، فلم يسمع إلا الإيعاز للحكومة بالاستقالة[2].

ومما يوجب الذكر، أن الرئيس أيوب ثابت كان أشبه بالدكتاتور، على حد تعبير تقرير بريطاني[3]، وبإصراره على موقفه، جعل بريطانيا تتخوّف من اتحاد المسلمين وإصرارهم على الانضمام إلى سوريا، بحجة دعم فرنسا للمسيحيين الذي يحول دون جعل حصّة المسلمين في الحياة السياسية اللبنانية عادلة، أو أن يتحد لبنان اتحاداً فدرالياً، إذا لم يكن مقبولاً من المسيحيين.

رابعاً: المباحثات الإقليمية والدولية لحلّ أزمة المرسومين

بعد اشتداد الأزمة والتمسّك بقرار المرسومين، اضطر الجنرال كاترو أن يعود من الجزائر على جناح السرعة لتلافي حوادث طائفية، وحلّ في مصيفه في بحمدون لاستشارة ذوي الرأي لمعالجة الأمر[4]، وقد برزت عدة مواقف عربية ومحلية وصولاً إلى حل المسألة الخلافية.

أ. الموقف المصري من الأزمة

عزمت مصر في تلك المرحلة، على الاضطلاع بدور سياسي بارز في سبيل جمع كلمة العرب ووحدتهم، واستغلّت إفساح بريطانيا المجال لها للعب دور بارز في

(1) كمال الصليبي: **تاريخ لبنان الحديث**، مرجع سابق، ص 235.

(2) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مصدر سابق، ص 112.

(3) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 204.

(4) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصدر سابق، ص 251.

المنطقة، خصوصاً وأنه لا يتعارض في معظم الأحيان مع سياستها، بل يساهم في تقليص النفوذ الفرنسي في المشرق العربي(1).

وإزاء هذه التطورات، وجد البريطانيون أن الفرصة مناسبة لأن يتدخلوا ويتقرّبوا إلى المسلمين، فأوعزوا إلى رئيس وزراء المصري نحاس باشا، بأن يراسل الجنرال كاترو بلهجة قاسية، يطالبه فيها بمنح المسلمين حقوقهم وعدم إحصاء المهاجرين، وهدّده في حال الرفض بأن العاقبة ستكون وخيمة، وأن مصر لن تقف مكتوفة الأيدي(2)، وأوضح برسالته موقف مصر من الأزمة الراهنة ومن مسلمي لبنان، واقترح حلّاً وسطاً، بأن يؤخذ بالنسبة التي كانت مقررة في العام 1939، أي **(29)** مقعداً للطوائف المسيحية مقابل **(25)** مقعداً للطوائف الإسلامية(3).

أدركت الحكومة الفرنسية عقم سياستها وخصوصاً في قضية المرسومين، وما ترتّب عليها من تصلّب إسلامي، فأسرع الجنرال كاترو بزيارة مفتي الجمهورية الذي أكّد موقفه مجدداً من المرسومين ومدى الإجحاف الذي يصيب المسلمين من جرّاء تنفيذهما، فحصل على وعد بالعمل لتلافي الأزمة ومراجعة المذكرة التي رفعت إليه(4).

ب. تمسّك المسيحيين بالمرسومين

نجحت الخطة الفرنسية في إعادة الحياة إلى نفوذها المتزعزع، ووضعت زعيم المعارضة للانتداب الفرنسي، البطريرك الماروني «أنطوان عريضة»، كقائد للفريق المدافع عن الخطة الفرنسية، وأظهرت أن مقررات بكركي السابقة التي صدرت عن البطريرك الماروني نفسه، في 25 كانون الأول/ ديسمبر 1941، كانت سحابة عابرة في العلاقة بين فرنسا وأنصارها من اللبنانيين، وأبرزت أن التمسّك بالوجود الفرنسي هو القادر على صون حقوق الطائفة المارونية وإنقاذها من الذوبان في المحيط العربي الإسلامي، لكن أظهر ذلك أن السياسة الطائفية كمقدمة أساسية للكيان اللبناني

---

(1) علي شعيب: **تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء**، مرجع سابق، ص 190.

(2) يوسف مزهر: **تاريخ لبنان العام**، لا د. لا ط. لا ت. ج 2، ص 1069.

(3) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مصدر سابق، ص 70 73.

(4) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 207.



أغرقت كل مطالبة سياسية وطنية حول السيادة التامّة بمطالب طائفية، تقسم اللبنانيين إلى تجمعات طائفية متناحرة.

ففي 9 تموز/ يوليو 1943، أعلن البطريرك عريضة موقفه من الـردود على المرسومين، ورفض اقتراح نحاس باشا، معتبراً ذلك إدّعاءات مدهشة «وراءها زعماء الطائفة السنيّة من مثيري الضجيج زيادة عن حقوقهم»، ومن جهة أخرى تلقّى أيوب ثابت دعماً لمواقفه من جانب منظمة الكتائب وخصوصاً في ما يتعلق بمسألة عدد المغتربين ليكون لهم نفس حقوق المقيمين[1].

وكان معنى هذا الرفض اشتداد الأزمة السياسية التي اتخذت طابعاً طائفياً، ما دعا بعض اللبنانيين للبحث في إمكانية عقد مؤتمر وطني عام يشارك فيه الجميع، فقام فيليب نقاش برفقة وفد مسيحي بجولة على رؤساء الطوائف المسيحية، وصرّح بعد اجتماعه مع البطرك بأن «الحالة في بيروت يا صاحب الغبطة أصبحت سيئة للغاية في هذه الأيام، وبعد أن كان سكان بيروت يعيشون منذ عشرات السنين حتى أواخر العهد العثماني في تفاهم وتقارب لا فارقاً طائفياً يفرّقهم، أصبحوا الآن منقسمين على بعضهم انقساماً ينذر بالشرور»[2]، فما كان من البطريرك الماروني إلّا أن أبدى استعداده للنزول من قصره في الديمان إلى مقره في بكركي لترؤس المؤتمر المقترح. فيما خاطب النائب البطريركي عبداللّه الخوري الوفد بأن «غبطته لن ينزل بكركي...لا يكفي أن يقول البطريرك قررت فهو ليس وحده هنا».

ج. محاولة إنهاء الأزمة

إثر تمسّك البطريرك الماروني بمبدأ قرار المرسومين ورفضه للاقتراح الذي أصدره نحاس باشا، بما يمثّل موقف المسلمين في لبنان، وإصرار الجانبين على موقفيهما، اضطر الجنرال كاترو إلى إصدار قرار رقمه (301/ ف.ت) بتاريخ 21 تموز/ يوليو 1943، عيّن بموجبه بترو طراد محلّ أيوب ثابت، وهو محام من طائفة

(1) المرجع نفسه، ص 205.

(2) المرجع نفسه، ص 208.

الروم الأرثوذكس[1]، في حين استمرت مؤتمرات الطوائف، وكثرت المشادات والمشاحنات الطائفية منذرة بعواقب وخيمة[2].

وفي اليوم التالي، غصّت دار المطرانية الأرثوذكسية بالوفود من وجهاء الطائفة في الأبرشيات تلبية للدعوة الموجّهة من رؤساء الأساقفة لعقد مؤتمر أرثوذكسي في بيروت، تقدمهم المطارنة نيغون وابيفانوس وايليا، حيث اختير الأخير رئيساً للمؤتمر، فتُلي مشروع قانون وضعته اللجنة التحضيرية، ثم تقرر اختيار لجنة تنفيذية تمثل الأبرشيات الأرثوذكسية الست الموجودة في الجمهورية اللبنانية، وأن يكون مطارنة الأبرشيات أعضاء طبيعيين فيها. واتخذ المؤتمر في نهاية الجلسة القرار التالي: «إن المؤتمر الأرثوذكسي المنعقد في بيروت وهو يختتم أعماله يناشد اللبنانيين وسائر الطوائف أن يكونوا متحدين متآخين وأن يعملوا بروح الأخاء الوطني على تأييد استقلال لبنان وحرياته العامة»[3].

ونظراً لاشتداد الأزمة المستعصية من جرّاء تصلّب الفريقين، اضطر هللو لأن يستنجد بالجنرال سبيرز لإيجاد الحلّ[4]، فتوجّه الأخير إلى «بكركي» أولاً، لمفاوضة البطرك، لكنه لم يصل إلى وفاق، ثم توجه إلى دار مفتي الجمهورية فاجتمع إلى أعضاء لجنة المؤتمر التنفيذية، فكان مرتاحاً للنتيجة[5]، عندما أبدت القيادات الإسلامية تجاوباً مع تسوية ترمي إلى جعل عدد النواب المسيحيين **(30)** نائباً مقابل **(25)** للمسلمين[6].

---

(1) إدمون رباط: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لا ط، 2002، ص 734.

(2) جورج حنّا: **من الاحتلال إلى الاستقلال**، لا د. لا ط، 1944، ص 186.

(3) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مصدر سابق، ص 74ـ 75.

(4) La Formation Historique du Liban Politique et Constititionnel,: Edmond Rabbath- Beyrouth, 1973, p.452.

(5) محمد جميل بيهم: **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مصدر سابق، ص114.

(6) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 210.

د. تسوية أزمة المرسومين

بالرغم من أن المسلمين سبق أن أيّدوا على مضض اقتراح نحاس باشا، باعتماد قاعدة (**29**) نائباً للمسيحيين و (**25**) نائباً للمسلمين، فإنهم حرصوا على وحدة البلاد، ولإنهاء الأزمة تجاوبوا مع «تسوية سبيرز» على أن تعدلّ فيما بعد، وعلى أن يجرى إحصاء عامّ، لا سيما وأن عدد المسلمين في تزايد مستمر في لبنان.

وبعد عشرة أيام من إقالة «أيوب ثابت» وتعيين «بترو طراد» مكانه، صدر قرار من هللو بدعوة مجلس النواب لتأمين عودة الدستور اللبناني من (**55**) نائباً، ووزّعهم على المناطق بحيث أصبح عدد النواب المسيحيين (**30**) نائباً وعدد النواب المسلمين (**25**) نائباً[1]، وفق التالي: (**18**) مارونياً، (**11**) سنيّاً، (**10**) شيعة، (**6**) روم أرثوذكس، (**4**) الدروز، (**3**) روم كاثوليك، (**2**) أرمن وواحد من الأقليات[2]، كما نصّ المرسوم على ضرورة إجراء إحصاء عام لسكان لبنان في مدّة لا تتعدى سنتين من تاريخ هذا المرسوم.

على الرغم أن الحلّ الذي توصّل إليه الجنرال كاترو، بتعيين بترو طراد رئيساً وعبداللّه بيهم سكرتير دولة مع إضافة مقعد مسيحي في البرلمان بخلاف ما جاء في اقتراح النحاس باشا، فقد اعتبر البطريرك الماروني أن الحلّ لا ينصف المسيحيين وطلب من توفيق عواد الاستقالة من الحكومة، إلا أن استقالته لم تُقبل، عندها تدارك رئيس الجمهورية الأمر بتوجيه كتاب إلى البطريرك يدعوه فيها إلى قبول حل كاترو، واعتبر أن «هذا الحلّ يحفظ لجميع الطوائف حقوقها كاملة غير منقوصة بفضل الاحصاء الذي سيتم في المهلة المحددة له، ويقيني أن هذا النداء سيكون له في قلبكم الكبير الصدى الذي أقدّره ويقدّره جميع اللبنانيين»[3]. وسرعان ما جاء الرد من البطريرك: «نعم لقد أظهرت الأوساط المسيحية كثيراً من التحفظ والخشية لمناسبة

(1) بشارة الخوري: **حقائق تاريخية**، مصدر سابق، ص 252.

(2) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 211.

(3) محمد جميل بيهم: **النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918 1945**، دار الأحد البحيري، بيروت، لا ط. 1977، ص 79ـ 80.

الحلول التي اتخذت مؤخراً اعتقاداً منها بالإجحاف اللاحق بها، ولكننا بالرغم من ذلك وحبّاً بالمصلحة اللبنانية، رأينا أن نترك البتّ في هذا الأمر للمجلس المقبل المنتخب من الأمة على أمل أن يصل كل إلى حقه»[1].

لكن اللافت في الأمر، أن الرئيس طراد، أظهر البعد الطائفي لمواقفه، ففي 3 آب/أغسطس 1943، أصدر بياناً أعلن فيه بأن الطوائف المسيحية قبلت الحل واعتبره مجحفاً بحقوق الطوائف المسيحية، فأثار هذا الموقف قيادات الطوائف الإسلامية، واعتبرت أن مثل هذه المواقف غير متناسبة مع موقع رئاسة الجمهورية، معتبرة وجوب أن يكون الرئيس فوق الاجتهادات الطائفية، وأن لا يتبنى زعم واحدة منها دون سواها[2]، ومع ذلك فرغم ما كان يعتقده الفريقان، وما يختلفان بالرؤية في إدارة الدولة، فقد قبله كلٌّ منهما على اعتماد أن الإحصاء المقبل سيكون بمقام الحَكم والقول الفصل.

وعلى هذا الأساس الطائفي انتهت قضية المرسومين باختيار حلّ مؤقت، كان يمكن تطويره في اتجاه جذري عن طريق معالجة واقعية للأسباب، وبادرت الحكومة اللبنانية إلى إصدار مرسوم يحدد موعد الانتخابات للمجلس النيابي، أما وأن المعالجة لم تحصل، وبقيت الأسباب فتيلاً يمكن العودة إليه لاحقاً.

وبعد انتخابات عام 1943، أجرت الحكومة اللبنانية تعديلات دستورية أدت إلى استياء فرنسا، فاعتقلت رئيسي الجمهوية والحكومة وعدد من الوزراء، ما أثار حفيظة اللبنانيين بالدرجة الأولى، وضغط بريطاني خارجي، ألزم فرنسا بإطلاق سراح المعتقلين وإعلان استقلال لبنان، وقد جاء هذا الاستقلال في ظلّ تسوية طائفية بعد أن تخلّى المسيحيون عن التمسك بالحماية الفرنسية، وتخلّى المسلمون عن فكرة الوحدة مع سوريا، فانبثق ما عُرف بالميثاق الوطني 1943.

---

(1) حسّان حلاّق: **تاريخ لبنان المعاصر**، مرجع سابق، ص 212.

(2) محمد جميل بيهم: **النزاعات السياسية بلبنان**، مصدر سابق، ص 81.

استنتاج

إن التيارات السياسية في لبنان ليست في حقيقتها سوى وليدة للاتجاهات الطائفية، ولكنها ظهرت أكثر وضوحاً بعد إعلان دولة لبنان الكبير سنة 1920، واستمرت تداعياتها حتى عهد الاستقلال عام 1943، حيث كانت الاتجاهات الطائفية الأكثر بروزاً وأرادت التحكّم بمقدرات البلاد.

لقد أثبتت أزمة المرسومين **(49)** و**(50)**، عمق الانقسامات اللبنانية الطائفية من أجل السيطرة السياسية، وبدأت تظهر بوادر أزمة سياسية حادّة، هذا ما اعتبرته بريطانيا فرصة سانحة للعب دور يخدم سياستها في الشرق الأوسط، حيث كانت مهتمة بإخراج فرنسا من الشرق، وقد جاء إصدار المرسومين إسهاماً إضافياً في التشرذم الطائفي ـ السياسي اللبناني الذي عملت على تعميقه وتوسيعه السلطات الفرنسية.

ظهر التدخل البريطاني جلياً بعد فشل بترو طراد الذي عيّنه الجنرال كاترو بدلاً من أيوب ثابت في حلّ الأزمة، حيث توصّل الجنرال البريطاني سبيرز إلى تسوية تقضي بتخصيص 30 مقعداً للمسيحيين، مقابل 25 مقعداً للمسلمين فكانت هذه التسوية هي الحلّ الطائفي لأزمة طائفية، أدى بعدها إلى الميثاق الوطني الذي عمل على تكريس طائفية الرئاسات الثلاث.

إن ما يثير الدهشة في الدولة اللبنانية، أن يعتمد الرؤساء، على اختلاف طوائفهم، سلوك الخلفية الطائفية في مناصبهم، في حين أن موقع الرئاسات الثلاث، سواء في مرحلة الانتداب أو ما بعد الاستقلال، لها بعد وطني أكثر مما هي عليه من الطائفية، لأن منطق الأمور وإدارة السلطة يجب أن لا تدخل في متاهات التقسيم والتمييز، لأن كافة المواطنين يحملون الجنسية اللبنانية، ويخضعون للقانون اللبناني، دون تمييز بين مذهب وآخر أو معتقد وآخر بحسب ما ورد في الدستور الذي كفل حرية الاعتقاد الديني.

وبدا أيضاً، أن التكتّل المواجه لاعتماد الطائفية يمكن أن يثمر نجاحات في كسر التقوقع، وتحصيل الحقوق، هذا وإن انطلق هو الآخر من اعتبارات طائفية، لأنه لم

يكن بالإمكان اعتماد منهج آخر في ظل منهجية فردية ترتكز على بناء طائفي – سياسي بدعم قوى عظمى في لبنان.

كما إن الاتحاد في المواقف العربية، استناداً على الاتحاد الداخلي، أثبت فعاليّته، وهذا ما يمكن أن يُنظر إليه لاتحاد عربي لبناني مستقبلي في وجه الأطماع الخارجية، ذلك إن توافرت النوايا وخلُصت الأعمال

كما إن مشكلة الطائفية السياسية أدخلت لبنان والشعب اللبناني في أتون الحروب الداخلية التي نشأت على خلفيات مذهبية تعود جذورها إلى زمن قديم، حتى ما قبل الانتداب الفرنسي، إلا أنها ترسّخت وتعمّقت في زمنه، وتوزّعت المناصب الإدارية على أساس طائفي بعيداً عن الكفاءة العلمية، ساهم في تفتيت اللحمة الوطنية.

ويمكن التأكيد أن ما شهده لبنان من اقتتال، سببه التقوقع الطائفي لقيادات الدولة خلف معتقدات ضيّقة ترفع الدين شعاراً وليس مضموناً، وعدم الخروج منه إلى اللحمة الوطنية، وهذا مردّه الفكر العقائدي القائم على عدم الاعتراف بالآخر، رغم أن الدين الإلهي لم يعطِ لأحد حق إلغاء الاخر. وأن العمل السياسي غير الوطني، بل التبعية للقوى العظمى الخارجية، هو أحد أهم أسباب الاقتتال الداخلي.



قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق

1. برقية مرسلة من السيد صبري العسلي دمشق بتاريخ 15 تموز 1936، إلى المفوض السامي في بيروت. من وثائق الخارجية الفرنسية M.A.E.F:Levant _E_Syrie_Liban v507 pp74.
2. عريضة مقدمة إلى وزير الخارجية الفرنسية في باريس السيد «لافال»، من أبناء الطائفة الإسلامية في بيروت والسواحل اللبنانية تشكو الغبن الواقع عليهم.
3. برقية مرسلة من سليم علي سلام إلى وزارة الخارجية الفرنسية بتاريخ 1936/ 10/ 23. من وثائق الخارجية الفرنسية M.A.E.F:Levant_E_Syrie_ Liban v507 pp69.

ثانياً: المصادر والمراجع العربية والأجنبية:

أ. المصادر العربية

1. بيهم، محمد جميل:
- **قوافل العروبة ومواكبها خلال العصور**، مطابع دار الكشاف، بيروت، 1950.
- **النزاعات السياسية بلبنان عهد الانتداب والاحتلال 1918 1945**، دار الاحد البحيري، بيروت، لا ط، 1977.
2. تقي الدين، منير: **ولادة استقلال**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1997.
3. حنّا، جورج: **من الاحتلال إلى الاستقلال، لبنان في ربع قرن**، لا د. لا ط. 1944.
4. الخوري، بشارة: **حقائق تاريخية**، منشورات أوراق لبنانية، بيروت، لا ط. لا ت.
5. السودا، يوسف: **في سبيل الاستقلال**، دار النهار، بيروت، ط 2، 1998.
6. صايغ، أنيس: **لبنان الطائفي**، دار الصراع الفكري، بيروت، لا ط. 1955.

7. ضاهر، مسعود: **لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ط. 1977.

8. مزهر، يوسف: **تاريخ لبنان العام**، لا د. لا ط. لا ت.

9. لا اسم: **المارونية الساسية**، سيرة ذاتية، لا ط، لا د، بيروت، 1978.

ب. المراجع العربية

1. حلّاق، حسّان:

- **تاريخ لبنان المعاصر 1913 1952**، دار النهضة العربية، بيروت، ط 3، 2010.
- **مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة 1936**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، ط2، 1983.

2. الخزاعلة، ياسر: **تاريخ الأزمة السياسية في لبنان 1957 1958**، دار الخليج، الأردن، لا ط. 2007.

3. رباط، إدمون: **التكوين التاريخي للبنان السياسي والدستوري**، ترجمة حسن قبيسي، منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت، لا ط. 2002.

4. سرحال، أحمد: **النظم السياسية والدستورية في لبنان وكافة الدول العربية**، دار الفكر العربي للطباعة والنشر، ط 1، 1990.

5. شكر، زهير: **الوسيط في القانون الدستوري اللبناني، نشأة ومسار النظام السياسي والدستوري المؤسسات الدستورية**، دار بلال للطباعة والنشر، بيروت، لا ط. 2001.

6. شعيب، علي: **تاريخ لبنان من الاحتلال الى الجلاء 1918 1946**، دار الفارابي، بيروت، ط 1، 1990.

7. فتوني، علي: **تاريخ لبنان الطائفي**، لا د. بيروت، ط 1، 2013.

8. الصليبي، كمال: **تاريخ لبنان الحديث**، دار النهار للنشر، بيروت، ط 7، 1991.

9. ضاهر، مسعود: **لبنان الاستقلال والميثاق والصيغة**، معهد الانماء العربي، بيروت، لبنان، د ط، 1986.

10. طرابلسي، فواز: **تاريخ لبنان الحديث من الإمارة إلى اتفاق الطائف**، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، ط 3، 2011.

11. مراد، سعيد: **الحركة الوحدوية في لبنان بين الحربين العالميتين 1914 1946**، معهد الإنماء العربي، بيروت، لا ط، 1986.

ج. المراجع الأجنبية

1. Rabbath Edmond: La Formation Historique du Liban Politique et constitionnel, Beyrout, 1973.
2. Spears sir Edwards , Fulfilment of a Mission Syria and Lebnanon 1941 _ 1944, Britain, 1977.

ثالثاً: الدوريات العربية

- ألف باء (دمشق) 1929.
- العهد الجديد (بيروت) 1929.

رابعاً: المقالات

- جوزف أبي ضاهر: **أيوب تابت... الرئيس العصبي، الشاعر والإنسان**، Aleph Lam، بتاريخ 24 كانون الثاني 2020، https://Aleph_Lam.com .

موقع المجلة الإلكتروني: www.sadaloulum.com
البريد الإلكتروني: sadaloulum@gmail.com
الرقم التسلسلي المعياري الدولي لتعريف الدوريات الإلكترونية: ISSN 2959-9431